جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم ١٢٨٧

عرض للملامح الرئيسية والاشتراطات المطلوبة لاقامة نظام معلومات ببنك الاستثمار القومى

دكتور محرم صالح الحداد

فبراير ١٩٨١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

— مقدمة

I — بنك الاستثمار القومى كنظام متكامل

II — الوضع المؤسسى للبنك داخل الاطار العام للتخطيط واتخاذ القرارات .

III — ارتباط نظام المعلومات بنظام محدد لاتخاذ القرارات .

IV — ارتباط نظام المعلومات على المدى الطويل بمفهوم ومنهج التخطيط القومى الشامل .

V — عجز النظم الاحصائية التقليدية وضرورة الاعتماد على نظم المعلومات .

VI — اقتراح اطار عام لنظام معلومات متكامل للبنك .

— وظائف نظام المعلومات .

— مدخلات نظام المعلومات .

— مخرجات نظام المعلومات .

— نظم المعلومات الفرعية بالبنك

— المنطق العام لنظام المعلومات .

VII — المقومات الضرورية لفعالية تطبيق نظام المعلومات .

VIII — الخاتمـــة .

— المراجـــع .

مقدمه :

تعتبر قضيه أنشاء بنك الاستثمار القومى من أهم القضايا أرتباطا بمعدلات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فى مصر • فمن ناحيه أولى تتوقف درجه الحريه التى سيتمتع بها البنك فى رسم خططه وسياساته ووضع برامجه على مدى تدخل الدوله فى تسيير النظام الاقتصادى والاجتماعى بمصر • وهذا ما يعنى تأثر البنك وبشكل مباشر بكافه القرارات الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه التى تتخذ فى مصر • ومن ناحيه أخرى فان البنك كمنشأه ماليه يمكن أن يؤثر على مستويات الأداء الاقتصادى فى مصر مما قد يؤدى الى زياده معدلات التنميه وذلك من خلال العمل على أنجاح المشروعات الاستثماريه المختلفه بما يوفره من مصادر تمويليه وبما يمكن أن يحدثه من ترشيد لعمليه الانفاق على العمليات الاستثماريه المختلفه ومن خلال تصحيحه لبعض الأوضاع بالنسبه لأساليب العمل الادارى والمالى وكذلك أساليب التنفيذ بكافه مشروعات خطه التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه •

وبالتالى فان غيبه التخطيط السليم والاداره العلميه لهذا البنك بأنشطته المختلفه تعنى عدم الاهتمام بعمليه تطوير الاقتصاد المصرى بوحداته المختلفه ومستوياته المتعدده وببعديه الزمنى والاقليمى •

وانطلاقا من ذلك فقد اهتمت مصر بضروره بذل جهود مكثفه فى الفتره الحاليه لتطوير أسلوب وفلسفه الاداره وتطوير منهج التخطيط الذى سيتبع فى هذا البنك بحيث يدار على أسس وأساليب مستمده من الاداره العلميه • وقد أتضح من الخبرات السابقه والدوليه أن محور الارتكاز الرئيسى للاداره العلميه للبنك والتخطيط السليم له هو توفر نظام سليم وفعال لانتاج وتداول المعلومات بحيث يضمن أستثمار كافه البيانات والمعلومات المتاحه واعدادها بشكل يتناسب واحتياجات المخططين وراسمى السياسات ومتخذى القرارات •

ويعد هذا النظام السليم للمعلومات بمثابه قاعده توفر للاداره المرونه الكافيه فى اتخاذ قراراتها حيث تمكنها من التقييم المستمر للبدائل المتاحه فى مجال أتخاذ القرارات وأختيار أفضل البرامج التى يمكن أن تحقق أهداف البنك وبأيسر وسيله ممكنه •

ويهدف هذا البحث الى تقديم المفاهيم والاشتراطات الرئيسية والمعايير اللازم استخدامها كأساس لبناء نظام المعلومات والذى يتوافق مع النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بمصر .

فمن الواضح أن تصميم نظام المعلومات لا يمكن أن يتم فى فراغ ، ولكنه يعتمد على وضوح الغرض من انشاء البنك ووظائفه وموارده المختلفة ، أى يعتمد على مدى وضوح النظرة الى البنك على أنه نظام متكامل بمفهوم النظم .

كما يعتمد تصميم نظام المعلومات بالبنك أيضا على دقة تحديد الوضع المؤسسى للبنك وعلى علاقات التأثير المتبادلة بين البنك من جهة والأجهزة والمؤسسات المختلفة المحلية والأجنبية من جهة أخرى أى وضع البنك فى الاطار العام للتخطيط واتخاذ القرارات .

ويرتبط نظام المعلومات المطلوب أيضا بوجود نظام محدد لاتخاذ القرارات . فليس من الرشد أن نحاول تصميم النظام باستقلال تام عن نوعية النماذج Models والألجوريتمات Algorithms التى سوف تستخدم فى عملية اتخاذ القرارات ، والتى تحدد حجم البيانات والمعلومات ونوعيتها وتعريفها ومستوى دقتها والثقة بها ودرجة تفصيلها .

وأخيرا فان تصميم النظام يرتبط أرتباطا عضويا بمفهوم ومنهج التخطيط القومى الشامل وتطوره . فمن البديهى أن يتطلب تصميم النظام — بالاضافة الى وضوح الرؤية الحالية والقصيرة والمتوسطة المدى لعملية التنمية — وجود خلفية طويلة المدى عن مستقبل التنمية فى مصر بحيث تأخذ فى الاعتبار العمر الطبيعى لامتداد آثار المشروعات الاستثمارية المختلفة عند تقييمها ، كما يتطلب وضوح شكل العلاقات الدولية فى المستقبل ووضوح الرؤية أيضا لمدى تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى فى الآفاق المستقبلية .

كما يهدف هذا البحث الى عرض اطار عام مقترح لنظام معلومات شامل للبنك وبيان مقوماته .

اكتوبر ١٩٨٠

بنك الاستثمار القومي كنظام متكامل

ان الأساس العلمي لعملية ادارة وتخطيط بنك الاستثمار القومي كأى وحدة في الاقتصاد القومي والمفاهيم المكونة لهذه العملية ينبغي أن تتخذ من مفهوم النظم أساسا لها . بمعنى أنه حتى تكون دراستنا في تناولنا للبنك والدور الذى يقوم به دراسة علمية ، فانه ينبغي أن نركز على ضرورة معالجته على أنه نظام متكامل وباستخدام تحليل النظم .

ويمكن في الحقيقة تمثيل بنك الاستثمار القومي كنظام متكامل . هذا النظام له أهداف خاصة به ويتكون من مجموعة متكاملة من الأجزاء أو النظم الفرعية والتى هى في الواقع مراكز المسئولية (سواء كانت قطاعات أو مراكز أو أدارات أو أقسام .. الخ) وكل مركز منها يساهم بمجهوده في تحقيق أهداف النظام والمشاركة في الوصول الى هذه الأهداف.

وتتضمن هذه النظرة الى البنك على أنه نظام متكامل عدة نتائج أهمها :

١ــ ان هناك تشابكا وتأثيرا متبادلا ومستمرا بين الأجزاء أو العناصر أو النظم الفرعية (على سبيل المثال قطاع تقييم المشروعات وقطاع التمويل وقطاع المتابعة .. الخ) التى يتكون منها النظام . وهذا مايعنى أنه لابد من أحداث تنسيق كامل بين الأنشطة المختلفة التي تمارسها هذه النظم الفرعية حتي لايكون هناك تعارض أو تناقض بين أهدافها مما يؤثر بالضرورة على الأهداف الرئيسية للنظام ككل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذا يعنى أن أى تقصير من أى من النظم الفرعية في القيام بأنشطته على خير مايرام وتحقيق أهدافه الفرعية سوف ينعكس بلاشك على النظم الفرعية الأخرى بالنظام وعلى النظام ككل .

٢ــ ضرورة تحديد النظم الفرعية أو مراكز المسئولية بوضوح .

٣ــ ضرورة تحديد الانجازات أو النتائج المطلوب تحقيقها من البنك كنظام متكامل وكذلك الانجازات أو النتائج المطلوب تحقيقها من كل نظام فرعى في النظام الكلى ــ أى الأهداف الفرعية الواجب تحقيقها من جانب النظم الفرعية مساهمة منها في تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام .

وتعتبر عمليه تحديد أهداف البنك أحدى خطوات التخطيط الأساسيه والتى تتوقف على منهـ
وأسلوب التخطيط المتبع فى مصر وعلى المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه ذات التأثير فى نـ
البنك، وعاده ما ينبنى تخطيط نشاط البنك على فلسفه عامه تنبع من الامكانيات المتوقعه للبنك وحا
التنميه فى المجتمع مع العلم بأن البنك كمنشأه ماليه يجب أن يعمل بشكل عام على ضروره المواءمه بيـ
الأموال التى يجمعها وتلك التى يوظفها أو يوزعها على أوجه الأنشطه المختلفه فى المجتمع وذلك من
الحجم والوقت، وبما يؤدى الى سرعه تنميه المجتمع وتقدمه .

ويمكن ايضاح الغرض من انشاء البنك - كما جاء فى القانون ١١٩ لسنه ١٩٨٠ - بالاتى :

أ- تمويل العمليات الاستثماريه والتكوين الرأسمالى فى كافه مشروعات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيـ
بالخطه العامه للدوله سواء فى قطاع الانتاج أو فى قطاع الخدمات ويمكن أن يتم هذا التمويل عـ
طريقتين :

- عن طريق الاسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات .
- عن طريق اقراض تلك المشروعات (قروضا متوسطه وطويله الأجل) وفى أطار القواعد المصرفـ
والاقتصاديه .

ب- المتابعه الفعاله للاستثمارات - ميدانيا ومكتبيا - على مستوى كل مشروع لمعرفه مدى التقدم فـ
تنفيذ المشروع ولكفاله الصرف على بنود الانفاق الاستثمارى المخصص له وفق الدراسات المعتمـ
والأغراض المحدده وله أن يستعين بأجهزه التنفيذ والحكم المحلى .

جـ- المشاركه فى اعداد دراسات الجدوى للمشروعات وله أن يستعين بالخبراء وبيوت الخبره المتخص

د - اداره أمواله ومحفظه أوراقه الماليه وتنظيم عمليات اصدار الأسهم (فى المشروعات التى يشارك ف
وكذلك السندات وتسويقها .

ويمكن النظر كما سبق أن أشارنا - الى البنك على أنه نظام متكامل ويتركب من ثلاثه أجزاء رئيسيه وهى

- المدخلات Inputs
- الانشطه والفعاليات Activities
- المخرجات Outputs

فبنك الاستثمار القومى كنظام عبارة عن هيكل متكامل ومتداخل من القطاعات أو الادارات (مثل قطاع تقييم المشروعات والتمويل ، والمتابعة ، والأجهزة الفنية ، الأمانة العامة بالاضافة الى مركز المعلومات) ويمارس كل من هذه الادارات والقطاعات كنظام فرعى مجموعة من الأنشطة والفعاليات باستخدام المدخلات لتنتج عنها المخرجات .

أولا : المدخلات:

وهى عبارة عن مجموعة الموارد والامكانيات والطاقات المادية والبشرية المتاحة والتى يمكن أن تتواجد بالبنك وهى تتكون بالدرجة الأولى من :

١- الأفراد أو القوى العاملة :

وهم يكونون أساسا قوى الانتاج الرئيسية (وتتضمن الفنيين والاداريين والمهندسين والعمال .. الخ) بالبنك والتى تتوقف عليهم وعلى كفاءتهم ونشاطهم بالدرجة الأولى فعالية قيام البنك بمهامه الادارية والتخطيطية والمتابعة والرقابة ، وبالتالى فلابد من وجود نظام يتعلق بهم (مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومزاياهم ... الخ) .

٢- المبانى والمعدات والأجهزة :

وهى عبارة عن الامكانيات المادية المتاحة للبنك .

٣- الموارد المالية :

وهى عبارة عن موارد البنك المالية المحلية والاجنبية والتى يمارس بها البنك نشاطه الاستثمارى أى التى يمكنه توزيعها على أوجه الانفاق المختلفة (أى الموارد الموجهة للاستثمار)

كما تتضمن أيضا الموارد المالية المرتبطة بالحسابات الخاصة بالبنك وموازنته أى الموارد اللازمة للصرف على الأنشطة الرئيسية والثانوية بالبنك وتظهر بموازنته وبالتالى تحدد موقفه المالى كبنك وبالتالى فان للبنك موارد خاصة به وموارد استثمارية .

أ ـ الموارد الخاصة بالبنك كبنك :

ـ الاعتمادات المخصصة بالموازنة العامة للدولة ٠
ـ الايرادات الناتجة عن مباشرة البنك لنشاطه ٠
ـ حصيلة بيع الأسهم التى يملكها البنك فى المشروعات التى يشارك فيها وحصيلة السندات التى يطرحها البنك بالعملة المحلية والأجنبية ٠
ـ القروض التى يعقدها البنك ويتحمل البنك تكاليف وأعباء خدمتها ٠
ـ الهبات والمنح المحلية والأجنبية والتى يقبلها مجلس ادارة البنك ٠

ب ـ الموارد الاستثمارية :

ـ الاعتمادات التى تدرج سنويا بالموازنة العامة للدولة من :
* الأوعية الادخارية ٠
* والمؤسسات والهيئات التمويلية المختلفة ٠
* وسندات التنمية ٠
* والاحتياطيات المتولدة لدى هيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية ٠
ـ المبالغ المتاحة (بالموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة والهيئات الاقتصادية) للاستشارات العامة والمشتركة مع القطاع الخاص الوطنى والأجنبى ٠
ـ المنح والقروض طويلة ومتوسطة الأجل المخصصة للاستثمار والتى يمكن للبنك أن يعقدها (اما مباشرة أو عن طريق الوزارات المعنية) مع الدول والهيئات والمؤسسات الدولية العالمية والاقليمية ٠٠٠ الخ ٠
ـ فائض التمويل الذاتى بوحدات القطاع العام ٠
ـ فوائض الحصص النقدية وحصص الخدمات المركزية والمحلية للعاملين وفقا لما تقرره الخطة العامة للدولة فى هذا المجال ٠

- المعلومات:

ونقصد بها كل البيانات والحقائق عن الأوضاع والظروف الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه لتكنولوجيه سواء من داخل المجتمع وعلى المستويات المختلفه المتعدده (قومى - قطاعى - روعات) وفى الآجال المختلفه (قصيره ومتوسطه وطويله) وفى أبعاده الاقليميه ..الخ)أما من ارج المجتمع فالمعلومات مثلا عن أسعار الفائده أو أسعار الصرف فى السوق الدوليه فى المستقبل يمكن بارها ثروه لاتقل فى أهميتها عن الموارد الماليه أو الأفراد ، كذلك الوضع بالنسبه للتقدم العلمى سرار التقدم التكنولوجى .

ومن البديهى أن فعاليه البنك كنظام لاتتأثر فقط بحجم هذه المدخلات وأنما أيضا بنوعيه هذه دخلات وأسلوب استخدامها أى بشكل عام بمستوى تخطيط وادارة المتاح من هذه الموارد ومدى عتماد على الأسلوب العلمى فى ذلك .

كما قد تختلف هذه المدخلات المتاحه للبنك من فتره لأخرى من حيث الكميه والنوعيه ، كما قد ضع الى ضغوط أو قيود تفرضها الظروف البيئيه المتاحه التى يتواجد البنك فيها .

ثانيا : الأنشطة والفعاليـات :

وهى مجموعة العمليات التى تتم فى البنك كنظام لتحويل الموارد المتاحة الـى ناتج محدد خلال فترة زمنية محددة ٠

ومن البديهى أن المسألة الأساسية فى تصميم أى نظام هى فى التعرف علـى هذه الأنشطة وتحديدها ٠ من أجل هذا فلابد أن يتوافق الهيكل التنظيمى للبنك مع الهدف من انشائه ٠ وبالتالى يجب على البنك أن يضع الخطط التى تكفل تحقيق أهدافه وأن يترجم هذه الخطط الى سياسات تفصيلية ٠

ولقد تحددت الأنشطة والفعاليات الخاصة بالبنك كنظام متكامل فى الوظائـف الأساسية التالية :

١ـ الكشف عن مصادر التمويل المحلى والأجنبى وتحديد سياسات تدبير الموارد سـواء من الداخل أو من الخارج والتى تتوقف على :

أ ـ الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة للدولة ٠

ب ـ السياسات الخاصة بعقد القروض متوسطة وطويلة الأجل والمخصصة للاستثمار والتى يعقدها (اما مباشرة أو عن طريق الوزارات المعنية) مع الـدول والهيئات والمؤسسات الدولية العالمية والاقليمية ٠٠ الخ ٠

٢ـ تمويل المشروعات الاستثمارية فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة سـواء فى قطاع الانتاج أو فى قطاع الخدمات ٠

وهذا ما يعنى أن أنشطة البنك لابد وأن تتضمن :ـ

أ ـ تحديد قواعد التمويل وشروطه وفق نوعية وطبيعة المشروع وفى ضوء عائـده المتوقع ٠

ب ـ وضع برنامج لتمويل تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة فى حدود الاعتمادات والقروض الأجنبية المتاحة ٠

حـ ـ بالاضافة الى كفالة هذا التمويل اللازم لكل مشروع بالخطة سواء كان محليـا

أو أجنبيا خلال سنوات التنفيذ حتى لا يتعثر تنفيذه ، أو بمعنى آخر تدبير الموارد الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية .

د — تنظيم تدفق الانفاق الاستثمارى بناء على نماذج الخطة وبرنامج التمويل وبالاعتماد على بيانات الانفاق المالى والتنفيذ العينى من تقارير المتابعة الدورية ودون التقيد بسنة الميزانية .

٣— الاسهام فى رؤوس اموال المشروعات المدرجة بالخطة او تقديم القروض لها .

٤— تحديد السياسات الخاصة بالمتابعة الفعالة للاستثمارات (ميدانيا ومكتبيا) عليها ، وله أن يستعين بأجهزة التنفيذ والحكم المحلى .

٥— المشاركة فى اعداد دراسات الجدوى للمشروعات .

٦— ادارة أموال البنك ومحفظة اوراقه المالية وتنظيم عمليات اصدار الاسهم (فى المشروعات التى يشارك فيها) وكذلك السندات وتسويقها .

وهذا ما يتضمن اصدار السندات والصكوك وتحديد مواعيد وشروط وأوضاع استهلاكها أو استثمارها وكذلك وضع نظام خاص بقبول الودائع من الغير بدون فائدة وكذلك تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى اطار السياسة العامة التى يضعها البنك المركزى .

ثالثا : المخرجـــات :

وهى تتمثل فى كل النتائج التى يتمكن البنك من تحقيقها باستخدامه لموارده والتى يمكن ان تنعكس فى مستوى ارقى من التخطيط والمتابعة والرقابة للانشطـــة الاستثمارية فى مشروعات التنمية فى الخطة وتتضمن :

١- ترشيد عملية تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالخطة العامة للدولة وضمان استخدام الموارد المالية فى اغراض الاستثمار وليس الاستهلاك .

٢- الاستخدام الامثل للقروض والمنح والهبات .

٣- تحديد الموازنة الخاصة بالقطاع العام وتلك الخاصة بالدولة وكذلك مديونية القطاع العام ومديونية الحكومة .

٤- فتح حساب لكل مشروع .

٥- اعداد دراسات الجدوى لبعض المشروعات الاستثمارية .

٦- المتابعة الميدانية للمشروعات قبل المتابعة المكتبية لها .

ومن الصفات الاساسية للبنك كنظام متكامل :

١- ان عناصره او اجزاءه يجب ان تكون فى حالة توازن مستمر ، ولكنه توازن حركى أو ديناميكى Dynamic Equilibruim أى انه قابل للاختلال ثم استعادة التوازن مرة اخرى عند مستويات اعلى او ادنى مما سبق تحقيقه بحسب الظروف والمتغيرات السائدة .

٢- أنه ينبغى للنظام ان يتكيف مع البيئه المحيطه أو مع المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى المحيط .

ونتيجة لخاصيتى التوازن الداخلى والتكيف الخارجى مع البيئة المحيطة ، فان كل نظام يحتوى بين اجزائه او عناصره على بعض العناصر التى تختص بمهام المتابعة والتقيـــيم المستمرين للاوضاع الداخلية والخارجية وبذلك هى تعمل على التنبؤ باحتمالات اختـــلال التوازن وبالتالى تساهم فى استعادة النظام لتوازنة او تكيفه مع البيئة المحيطة .

بنـك الاستثمار كنظـام ومكونـاته

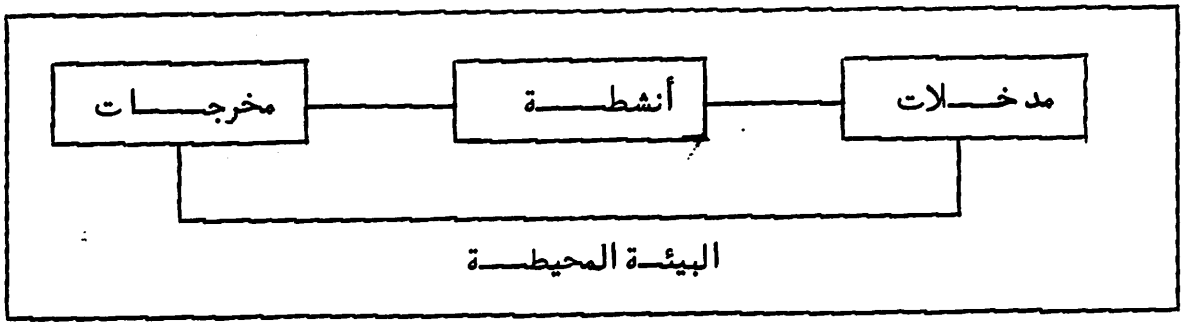

ان وضوح أهداف البنك وأنشطته وكذلك موارده ومخرجاته تعتبر من القضايا الأساسية والتي يتوقف عليها تصميم نظام المعلومات المطلوب . ولكى تزداد الصورة وضوحا فان هناك عددا من التسـاؤلات والتحفظات مطلوب ردود الفعل عليها حتى يمكن التوصل لصياغة أكثر دقة وقريبة من الواقعية لنظـام المعلومات .. هذه التحفظات والتساؤلات هـى :

١ـ هل ستكون أحدى مهام البنك الاساسية تمويل كافة المشروعات الاستثمارية بالخطة (مشروعـات القطاع العام والمشترك والخاص) أم سيترك البنك مهمة تمويل مشروعات القطاع الخاص عن طريـق الاقراض للبنوك التجارية والمتخصصـة .

وفى حالة تمويله أيضا لمشروعات القطاع الخاص ـ فما هى أسس اقراضه لها والتعامل معهـا ؟ حيث يتطلب ذلك خبرات من نوع خاص ومعرفة كاملة بالاوضاع المالية لاصحاب هذه المشروعـات الخاصـة .

وفى حالة عدم وجود مثل هذه الخبرات لدى بنك الاستثمار ، فهل سيقوم بتكليف البنـوك التجارية والمتخصصة بهذه المهمة بعد امدادها بالتمويل المخصص لهذه المشروعات ، لما لها من خبرة فى هذا الخصوص على أن يكتفى بنك الاستثمار بالقيام بدور الوسيـط ؟

٢ـ وفيما يتعلق بتمويل المشروعات ومتابعة البرامج والرقابة على التنفيذ ، هل سيقوم البنك باى دور اشرافى (أو تنسيقى أو توجيهى) على البنوك المتخصصة والتجارية مثل :

- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
- بنك التنمية الصناعية
- البنك العقارى المصرى والبنك العقارى العربى (المختصان بشئون التشييد والاسكان والمرافق)
- بنك التنمية الوطنى
- البنوك الاجنبية والمشتركة والخاصـة .

أى هل هناك علاقة مثلا بين مهام بنك الاستثمار القومى والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعـى فيما يتعلق بالعمل على تمويل هذا الائتمـان (خصوصـا فـى حالـة الائتمـان طويـل الأجل) ؟ وهل يمكن للبنك أن يمنح تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية لكـى تستعين بها فى تطوير الانتاج المخصص للتصدير من حيث الكم والجودة وشراء مستلزمـات

الانتاج من السلع الاستثمارية ؟

وهل سيقوم بنك الاستثمار القومى ، وخصوصا فى ضوء غياب بنك قومى متخصص للاستيراد والتصدير — بتوفير كافة الوسائل التمويلية بما فى ذلك قروض الاستثمار طويل الاجل لتنمية الصادرات وتطوير الصناعات التصديرية وكذلك تمويل الواردات وخصوصا الاستراتيجية منها بالاضافة الى انشطة المتابعة والرقابة ؟ وان كان كذلك فكيف يتم التنسيق بين دور البنك وبين نشاط شركات التجارة الخارجية والاجهزة الحكومية (شركات القطاع العام التجارى +القطاع التجارى الخاص +ادارة الاستيراد والتصدير +الامانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية) .

وباختصار هل سيقوم البنك بمجموعة الادوار التى تقوم بها البنوك المتخصصة أم سيتقاسم الدور معها ؟ وكيف سيتم تقسيم الاختصاصات ؟ وهل سيشترك او يتعاون معها فى دراسة المشكلات التى قد تواجه تنفيذ المشروعات ؟

٣ — هل — مع تعاظم الدور الذى تضطلع به المحليات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الاخيرة وخاصة بعد منح المحافظ سلطات رئيس الجمهورية فى محافظته ومنحه استقلالا ذاتيا فى تصريف شئون المحافظة والقيام بمشروعاتها ، ومع تزايد الاعباء الملقاة على المحافظات — هل من سياسات البنك تمويل المحليات حتى يمكنها أن تقوم ببناء واصلاح مشروعات المرافق العامة الاساسية فى الدولة (مثل مشروعات المجارى وشبكات مياه الشرب وتمويل محطات الكهرباء او الغاز والمشروعات الصحية ... الخ) ؟ وكيف تقسم الاختصاصات مع مراعاة الاطار الاقليمى بهذا الصدد ؟

٤ — هل ستنبنى سياسة البنك على المتابعة العينية لكل مشروعات القطاع العام أم لمشروعات القطاع العام والخاص والمشترك ام العام والمشترك فقط ام ستقتصر المتابعة العينية على اهم المشروعات فقط ؟ وما هو معيار الاهمية فى هذه الحالة ؟ هل هو على سبيل المثال المشروعات الرائدة فى الاقتصاد القومى بالنسبة لروابطها الامامية والخلفية ام مشروعات الامن الغذائى والنسائى والسكنى ام ماذا ؟ وخصوصا اذا علمنا ان امكانيات البنك من القوى العاملة للقيام بهذا المجهود الضخم متواضعة وغير كافية ، مما جعل البنك حاليا يلجأ الى وزارة

التخطيط فى اجراء عملية المتابعة العينية للمشروعات ، وأى الجهات يمكن ان تساهم فى عملية المتابعة مع البنك ؟ (الادارات المركزية المختلفة بوزارة التخطيط + هيئات التخطيط الاقليمى) وكيف سيتم التنسيق والتعاون بينها فيما يتعلق بالمتابعة العينية ؟

٥- هل سيعمل هذا البنك وخصوصا فى عملية المتابعة على معالجة الفجوة التمويلية التى قد يتعرض لها العديد من المشروعات نتيجة لوجود فجوة زمنية بين القيام بالانفاق الاستثمارى (البداية والنهاية) وبين اتمام النشاط الفعلى الاستثمارى ، وكذلك الفجوة الزمنية بين التصدير والاستيراد للسلع الاستثمارية وتحصيل قيمة الصادرات أو الواردات ؟ وهل سيهتم البنك بتضييق هذه الفجوه ؟ وما هى السياسات التى يمكن استخدامها بما يؤدى الى ترشيد الانفاق ودون التأثير على تحقيق اهداف الخطة القومية ؟

٦- ما هى المعايير القومية التى ينبغى اخذها بعين الاعتبار فى حالة وجود وفورات اجمالية فى الموازنة الاستثمارية لزيادة اعتمادات بعض المشروعات سريعة التنفيذ ؟ وذلك حتى يتم اخذها فى الاعتبار عند تصميم نظام المعلومات وحتى يمكن اعداد المعلومات المناسبة فى الوقت المناسب وبالشكل المناسب لكى تساعد وزير التخطيط فى اتخاذ القرار فيما يتعلق باختيار بعض هذه المشروعات .

٧- هل سيقدم البنك القروض متوسطة وطويلة الاجل للمشروعات الاستثمارية المختلفة بفوائد أو بدون فوائد اذا ما اريد تنشيط عملية التنمية ؟ وما هى الاسس التى سيتبعها فى تحديد سعر الفائدة ؟

٨- ما هى العلاقة بين البنك والبنك المركزى فيما يتعلق باجراء رقابة فعالة على الائتمان وعلى وحدات الجهاز المصرفى ؟

٩- هل سيكون للبنك دور فى توفير المعلومات اللازمة عن الاسواق الخارجية والتطورات التكنولوجية وهل سيكون له دور فى تطوير أساليب اعداد وعرض البيانات الخاصة بالمشروعات بحيث تقوم على اسس علمية لتكون دقيقة وفى الوقت المناسب وذلك لضمان :

- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج وتقييم الاداء .
- المساعدة فى اعداد الخطط والبرامج للفترات القادمة .

١٠ـ هل سيقوم البنك بالمساهمة فى اعداد دراسات الجدوى لكل المشروعات التى تدرجها الوزارة ضمن الخطة العامة للدولة أم هل يساهم فى اعداد بعضها فقط ويقوم باعادة الدراسة للبعض الآخر حتى يتأكد من جدوى المشروعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ؟

١١ـ هل ـ بالاضافة الى مساهمة البنك فى اعداد دراسات الجدوى لبعض المشروعات ـ هل يمكن أن يقدم مشورة (فنية ـ احصائية ـ ائتمانية) عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بواسطة جهازه الفنى ؟ وأن يساهم فى اعداد الدراسات على المستوى القومى وعن الأسواق العالمية ؟

١٢ـ هل يمكن أن تضاف لموارد البنك نسبة معينة ثابتة من أرباح المشروعات وذلك بعد موافقة الجهات المسئولة ؟

II - الوضع المؤسسى للبنك داخل الاطار العام للتخطيط واتخاذ القرارات :

باعتبار أن البنك جهاز تمويلى لكل العمليات الاستثمارية والتكوين الرأسمالى بالخطة العامة للدولة ، ومن مهامه متابعة البرامج التمويلية ميدانيا ومكتبيا والقيام بالرقابة على التنفيذ ، فمن ثم تنشأ علاقات مباشرة بينه وبين الأجهزة التالية :

١- وزارة التخطيط :

تتولى الوزارة اعداد الخطة العامة للدولة بكل جوانبها بما فيها الخطة الاستثمارية ومتابعة تنفيذ هذه الخطة ، ويتولى البنك مهمة تمويل المشروعات الاستثمارية ومتابعة برامج التمويل (متابعة عينية ومكتبية) والرقابة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية .

وحيث أن مهمة التمويل والمتابعة والرقابة ترتبط عضويا بمهمة اعداد الخطة العامة للدولة ، فانه لابد من وجود تنسيق بين نشاط البنك وبين نشاط وزارة التخطيط وبصفة خاصة فيما يتعلق بالآتى :

أ - متابعة برامج التمويل والتنفيذ الفنى للمشروعات وخصوصا فيما يتعلق باحتياجات عملية المتابعة من القوى العاملة .

ب - اعداد دراسات جدوى المشروعات التى ستدرجها الوزارة ضمن الخطة العامة للدولة .

حـ - أن تمد الوزارة البنك بالخطة الاستثمارية وأى بيانات أو معلومات ممكنة أخرى يحتاجها البنك ، كما يمد البنك الوزارة بنتائج عملية متابعة تنفيذ الخطط والبرامج وتقييم الأداء ومدى التقدم فى تنفيذ المشروعات حتى يمكن اعداد الخطط للفترات التالية .

٢- وزارة المالية :

يحصل البنك على الاعتمادات الاستثمارية المحلية التى تدرج سنويا بالموازنة العامة للدولة من وزارة المالية ، كما سيكون للوزارة حق الرقابة المالية على البنك وبالتالى فهناك نوع من الارتباط بينهما .

٣ـ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :

حيث أن للبنك حق عقد القروض متوسطة وطويلة الأجل (اما مباشرة أو عن طريق الوزارات المعنية) مع الدول والهيئات والمؤسسات الدولية والاقليمية ٠٠ الخ) وحيث أن وزارة الاقتصاد (وكالة الوزارة لشئون الموازنة النقدية) مسئولة عن اعداد موازنة النقد الأجنبى فان البنك لابد وأن ينسق مع الوزارة هذا النشاط حتى يتم تحديد حصة النقد الأجنبى الموجهة للاستثمار ٠

٤ـ البنك المركزى :

يخضع بنك الاستثمار القومى لتوجيهات وتعليمات البنك المركزى باعتباره بنك البنوك وخصوصا عند قيام البنك القومى للاستثمار بتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى اطار السياسة العامة التى يضعها البنك المركزى ٠

٥ـ البنوك المتخصصة والتجارية :

يجب على بنك الاستثمار القومى اعداد خططه ورسم سياساته ووضع برامجه بما لا يتعارض مع الأنشطة المختلفة لهذه البنوك وأن تكون العلاقة بينهم علاقة تكامل وليست علاقة تنافس لتمويل المشروعات الاستثمارية أى أنه يلزم نوع من التنسيق بين بنك الاستثمار القومى والبنوك التجارية المتخصصة فى مجال تمويل المشروعات الاستثمارية ٠

٦ـ هيئة الاستثمار :

حيث أن الهيئة تقوم بتقييم مشروعات القطاع الخاص والمشترك بهدف قبول أو رفض المشروع وحيث أن البنك القومى يمكن أن يقوم بالمساهمة فى رأس مال المشروع أو اقراضه ٠

بناء عليه يجب أن يقوم البنك بالمشاركة فى اعداد دراسة الجدوى الخاصة بمشروعات القطاع الخاص والمشترك أو يقوم باعادة دراسة هذه الجدوى فى حالة تمويله لها ٠

٧ـ المشروعات الاستثمارية :

يقوم البنك بتمويل المشروعات الاستثمارية بالخطة اما بالمساهمة فى رؤوس أموالها

أو اقراضها كما يقوم بمتابعة البرامج المالية مكتبيا وميدانيا والرقابة على التنفيذ الفنى ، والتأكد من أن الأموال التى قدمها قد انفقت فى الأغراض المحددة لها . أما المشروعات الاستثمارية المختلفة فعليها تقديم كافة البيانات والمعلومات وبالصورة التى يحتاجها البنك للقيام بنشاطاته السابقة . أى أن العلاقة بينهما علاقة عضوية .

٨ــ وأخيرا يجب ألا ننسى أن هناك علاقات أخرى بين البنك وكل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وجهاز المحاسبات والعالم الخارجى لابد من أخذها فى الاعتبار عند بناء نظام المعلومات .

والخلاصة : أن هناك علاقات مباشرة بين بنك الاستثمار القومى والعديد من الأجهزة المحلية تتطلب وجود درجة من التنسيق بين انشطتهم كما تتطلب ضرورة أن يتمتع البنك بسلطة الحصول على البيانات والمعلومات* التى تلزمه من هذه الأجهزة فى التوقيت المناسب وبالشكل المحدد المطلوب حتى يصبح نظام المعلومات أكثر فعالية .

---

* قد تكون سرية بعض البيانات مطلوبة لحماية الصالح القومية ولكنها لا يجب أن تكون عائقا امام قيام البنك بوظائفه الأساسية فى التأثير على مستويات الأداء الاقتصادى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

الوضع المؤسسى لبنك الاستثمار القومى داخل الاطار العام للتخطيط واتخاذ القـــرارات

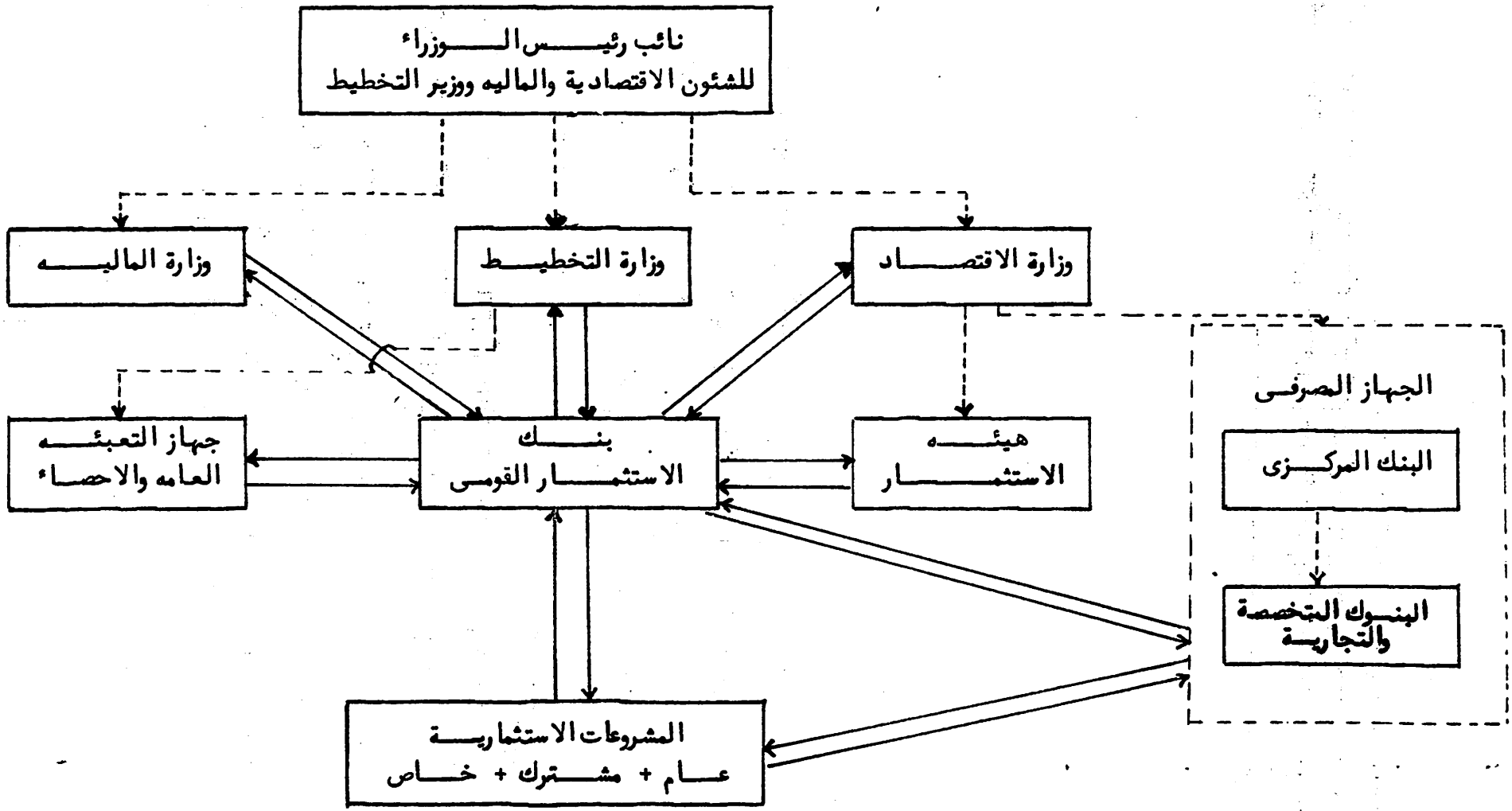

ـ ـ ـ علاقات اشرافيـــه

ارتباط نظام المعلومات بنظام محدد لاتخاذ القرارات

نود أن نبدأ هنا بالتمييز بين نوعين أساسيين من نظم المعلومات وهما نظم المعلومات المسترجعة ونظم المعلومات التخطيطية . ويتميز النوع الأول من النظم - نظم المعلومات المسترجعة - بأنه يركز بالدرجة الأولى على قاعدة بيانات كبيرة للمجال موضع البحث، كما أنه يعطى صورة لما حدث ومايحدث فى مجال محدد عن طريق استرجاع البيانات بأسرع ما يمكنه، ومن أمثلة هذه النظم فى مصر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

أما النوع الثانى من النظم وهو نظم المعلومات التخطيطية فانه يخدم المستويات الادارية المختلفة فى تنفيذ مهامها فى التخطيط السليم والتنفيذ والمتابعة والرقابة الفعالة واتخاذ القرارات - كما يرتكز على فكرة أن المعلومات عن الماضى والحاضر هى خير دليل للمستقبل . وبالتالى فان هذه النظم للمعلومات التخطيطية تعتمد على نظم المعلومات المسترجعة حيث تعتبر مدخلا ضروريا لها .

ويتضح من ذلك أن تصميم نظم المعلومات التخطيطية هذه هى من الصعوبة بمكان بحيث تتطلب مهارات فنية نادرة وقيادات فعالة وتنظيم دقيق ورقابة سليمة للمجهودات وبالتالى حجم انفاق مالى كبير على فترة زمنية تمتد لعدة سنوات .

كما أنه من الصعوبة بمكان بل أنه ليس من الرشد أن نحاول تصميم نظام للمعلومات التخطيطية بمعزل عن النماذج Models والالجوريتمات Algorithms التى سوف تستخدم فى عملية اتخاذ القرارات .

فالمعلومات التخطيطية يمكن تقسيمها من الناحية المكتبية حسب طبيعتها ، كما يمكن أيضا تقسيمها حسب الغرض من استخدامها .

وبالرغم من أن تقسيم المعلومات بناء على طبيعتها قد يكون هو الصيغة الملائمة من وجهة نظر عملية خزن المعلومات ، الا أنه لايمكن أن يكون التقسيم الأمثل أو الأنسب من وجهة نظر عملية اتخاذ القرارات ، حيث تتطلب عملية ادارة وتخطيط أنشطة البنك العديد من المعلومات ذات الطبيعة المختلفة وكأمثلة لهذه المعلومات وليس للحصر

نذكر التالى :

١ــ الاتجاهات العامة للتخطيط :

مهما تعددت صورها حيث قد تكون فى صورة شعارات أو مبادىء عامة للتنمية أو احتمالات للتعاون مع بلدان معينة كما يمكن أن تكون فى صورة مقررات رقمية تعكس أهدافا محددة للعمل المالى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى • كذلك يمكن أن تكون فى صورة تصريحات للمسئولين وتفضيلات للقيادات الشعبية أو اجاباتهم على أسئلة محددة من قبل المخططين للمساعدة فى وضع اطار الخطة •

٢ــ جميع الأرقام والنسب والكميات والقيم والمعدلات الاقتصادية والمالية والفنية للأنشطة الاقتصادية فى مصر مع مراعاة المستويات المختلفة لها والبعدين الزمنى والاقليمى •

٣ــ نماذج مشاريع مقترحة بناء على دراسة الجدوى وتقييم المشروعات •

٤ــ تقارير المسئولين بالأجهزة التنفيذية عن طريقة ومستوى أداء النشاط الاقتصادى •

٥ــ دراسات وبحوث تحليلية وأيضا تنبوئية فى مجال الادارة والتخطيط والأساليب الكمية اللازمة لذلك وتقييم المشروعات والمتابعة والرقابة على المستويات المختلفة للنشاط الاقتصادى •

٦ــ اقتراحات محددة بتصنيفات وفهارس للأنشطة الاقتصادية والمشروعات المختلفة ومسمياتها •

٧ــ مستخلصات من الكتب والمجلات المتخصصة والوثائق فى مجال التخطيط ومجالات المعرفة الأخرى المرتبطة بالتخطيط المالى للاستثمارات والمتابعة والرقابة فى المشروعات الاستثمارية والتى يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على نشاط البنك •

٨ــ معلومات تخطيطية خاصة بدول أخرى مشابهة من حيث الهيكل الاقتصادى والاجتماعى أو من حيث طبيعة المشاكل التى تمر بها والتحديات المختلفة •

ومن البديهى أن عملية ادارة وتخطيط أنشطة البنك باستخدام النماذج المختلفة لاتخاذ القرارات انما تتطلب وجود حد أدنى ممكن من كل نوع من هذه البيانات والمعلومات •

كما أنه من غير المتصور وغير المقبول أن يبدأ تخطيط نشاط البنك بأى حجم للبيانات والمعلومات (مهما كان كبيرا) اذا كانت البيانات غير دقيقة وغير معنوية أو غير موثوق بها * Insignificant فمن الضرورى أن تكون البيانات :ـ

- معبرة تعبيرا حقيقيا عن نشاط الوحدات الاقتصادية بدرجة ثقة مقبولة.
- وأن تكون بدرجة تفصيل تحقق المرونة التامة فى امكانية استخدامها فى الأغراض التحليلية المختلفة .
- بالاضافة الى ضرورة وصولها الى المخططين وراسمى السياسات ومتخذى القرارات فى الوقت المناسب .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن كل بيان من البيانات السابقة مهما اختلفت طبيعته ذو دورية خاصة به تتوقف على طبيعة النشاط موضع البحث ودرجة التجميع المطلوبة وتكاليف تجميع البيان وارتباطه ببعض المتغيرات السياسية والعوامل الأخرى .

وبالتالى فان تحديد هذه البيانات أو المعلومات والتعرف عليها لا يجب أن يهمل امكانية تعديل البيان حسب دورية ظهوره وبطريقة تخدم اتخاذ القرارات فى كل مرحلة من المراحل .

والخلاصة أننا نود أن نلفت النظر هنا الى أن تحويل وتعديل البيانات والمعلومات ووضعها فى أشكال تتناسب مع عملية اتخاذ القرارات هى عملية ضرورية لبناء نظام المعلومات بطريقة منطقية .

أما بالنسبة للمؤشر الثانى والذى يصنف المعلومة التخطيطية حسب الغرض من استخدامها فبالرغم من أنه أكثر فائدة لخدمة عملية استرجاع المعلومات ، الا أنه يعتبر من الصعوبة والتعقيد بدرجة ليست بسيطة حيث يحتاج الى جهود كبيرة من قبل المخططين لتعريفة وتعريف أبعاده وتطبيقه على أوجه النشاط المختلفة بقصد تمييزها عن بعضها .

---

* وهذا ما يمثل أحد المشاكل الأساسية للبيانات فى مصر بالرغم من استخدامنا للنظام المحاسبى الموحد فى كل مشروعات القطاع العام منذ فترة ليست بقصيرة والذى لم يساهم فى تطوير أنظمة أعداد البيانات ودقتها ودرجة الوثوق بها .

كما أن هذا التمييز بين الأغراض المختلفة للمعلومة قد يستحيل دون تحديد واضح ومسبق لمفهوم ومنهج التخطيط (والذى سنناقشه فيما بعد) .

كما يتطلب هذا العمل بالضرورة نوعا جديدا من الخبرات ومن أشكال التعاون العلمى فى مجموعات بحثية تشمل مختلف أنواع التخصصات والمعرفة من داخل مجال التخطيط وخارجه (سياسية وتكتيكية .. الخ) بالاضافة الى وجود لغة مشتركة بين كل هذه التخصصات .

والأمثلة التالية توضح أن حجم ونوعية البيانات والمعلومات المطلوبة لبناء نظام المعلومات بالبنك وتعريفاتها ودرجة تفصيلها ودقتها ومستوى الوثوق بها ترتبط جميعها بمنهج وأسلوب اتخاذ القرارات وبالنماذج والالجوريتمات المستخدمة .

مثال ١ :

اذا كان الغرض مثلا القيام بعملية تقييم المشروعات فاننا نلاحظ الآتى :

أولا : ان النتائج الممكنة لعملية تقييم المشروعات تتوقف على :

- محاولة تقدير مجموعة من المعايير أو الأهداف البديلة للاختيار من بينهم .
- أو محاولة صياغة هدف عام يمثل التقييم المالى والاقتصادى والاجتماعى ككل وبما يؤدى الى التوفيق بين المصالح المختلفة على مستوى المشروع وعلى المستوى القومى .

ومن البديهى أن اختيار بديل من هذه البدائل هو عملية ضرورية لبناء نظام معلومات بناء منطقيا ، نظرا لأن التعرف على المعلومات المطلوبة وتحديدها (من ناحية المفهوم وطرق القياس .. الخ) يجب أن يتوافق مع أحد هذه البدائل .

ثانيا : بالرغم من أن بعض المقاييس الأساسية التي تستخدم في التقييم المالى للمشروعات والذى يهتم بقياس الأربحية المالية من وجهة نظر الأفراد أصحاب المشروع هى نفس المقاييس الأساسية التى تستخدم فى التقييم الاقتصادى للمشروعات من وجهة نظر المجتمع ككل ومنها مثلا :

- نسبة المنافع الحالية الى التكاليف الحالية — Benefit cost Ratio
- القيمة الحالية الصافية — Net Present Worth
- معدل العائد الداخلى — Internal Rate of Return

الا أن التقييم الاقتصادى للمشروعات (عند تحديد التدفقات الداخلة والخارجة لهـا وتقدير كمياتها وقيمها) لا يقتصر على التدفقات المباشرة أو الأساسية فقط وانما يتضمن أيضا التدفقات الغير مباشرة أو الثانوية كأثر المشروع على الانتاج بالقطاعات ذات الصلة (أى الروابط الأمامية والخلفية للمشروع) .

كما لا يجب أن تتضمن هذه التدفقات الداخلة والخارجة للمشروعات فى حالة التقييم الاقتصادى جميع التحويلات الداخلية المباشرة Direct Income Transfers (كالمساعدات أو المنح النقدية والقروض التى يتسلمها الأفراد أصحاب المشروع وكذلك الضرائب النقدية التى يدفعونها وتسديد أصل القرض والفائدة التى يدفعونها عليها وذلك لأنها لا تمثل منافع أو تكاليف حقيقية بالنسبة للمجتمع بل هى تحويلات نقدية داخل المجتمع .

ثالثا : ان تقدير قيمة التدفقات الداخلية والخارجة فى حالة التقييم الاقتصادى لا تقدر على أساس أسعار السوق كما فى حالة التقييم المالى ولكنها تقدر على أساس أسعار الظل Shadow Prices والتى تعكس القيم الحقيقية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه التدفقات بالنسبة للمجتمع ككل . وبمعنى آخر فهى تعكس الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة فى المجتمع ونفقة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار تلك المولرد والدخل المستغنى عنه Income Forgone نتيجة استخدام الموارد فى مشروع معين وليس فى مشروعات أخرى بديلة وقيمة الانتاج الحدى للموارد . كما يهدف تقدير قيم التدفقات الخاصة بالمشروع على أساس سعر الظل الى الاستخدام الأمثل للموارد والى تحقيق التوازن الاقتصادى فى المجتمع .

رابعا : كذلك ما هى الطريقة Algorithm أو الأسلوب المتبع فى الحساب وهل هو الحساب الدقيق أو التقريبى لأسعار الظل لغرض التقييم الاقتصادى للمشروعات .

خامسا : اختلاف سعر الخصم المستخدم فى التقييم المالى * Financial Discount Rate
عن ذلك المستخدم فى التقييم الاقتصادى ** Social Discount Rate

وخلاصة ماسبق أنه عند اجراء تقييم للمشروعات الاستثمارية فان :

- هناك عدد من المعايير البديلة والتى يمكن الاختيار من بينها لاجراء عملية التقييم .
- تعريف المتغيرات والمعلمات والمصطلحات والمؤشرات يختلف من حالة الى حالة .
- كما أن العناصر التى يتضمنها المتغير (أو المعلمة أو المصطلح ..الخ) تختلف تبعا لذلك . وهذا ما يؤثر بدوره على تحديد حجم ونوعية البيانات والمعلومات المطلوبة لبناء نظام المعلومات الخاص بالبنك .

مثال آخر :

هناك اختلاف وتباين فى الأنظمة المحاسبية المستخدمة فى مشروعات القطاع العام ومشروعات القطاع الخاص وهو ما ينعكس بدوره فى اختلاف المفاهيم والمصطلحات والمعايير وطرق اعداد البيان والقواعد التى تقوم عليها حسابات كل منها .

وهذا ما يؤدى الى استحالة استخدام هذه البيانات والمعلومات فى الأغراض المحددة لها (سواء التخطيط أو المتابعة) استخداما رشيدا اذا لم تراع الفروق والتعريف الدقيق للمفاهيم والمصطلحات والمعايير والقواعد التى يتم على أساسها اعداد البيانات الخاصة بنشاط الوحدات الاقتصادية (سواء كانت قطاع عام أو خاص أو مشترك) .

---

* كثيرا ما يستخدم سعر الفائدة على القروض من البنوك التجارية أو الودائع فيها كممثل فى حالة التقييم المالى لنفقة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار رأس المال فى المجتمع .

** يمكن استخدام سعر الفائدة الظل Shadow Interest Rate كممثل فى حالة التقييم الاقتصادى والاجتماعى وهو كما عرفه سولو يساوى :

$$= \left[\left(\frac{\text{الحد الأقصى لمعدل النمو الاقتصادى والمنتظم}}{\text{معدل الادخار الاجمالى}} \right) \Big/ \text{الاهمية النسبية للارباح فى الدخل الاجمالى} \right]$$

وهذا ما يرتبط بقضية توحيد المفاهيم والمصطلحات والمعايير .. الخ المستخدمة فى المعالجات الالكترونية للبيانات ، القضية التى تعتبر غاية فى التعقيد والصعوبة . وهذا ما يتطلب بالضرورة حتمية معالجة نظام المعلومات ببنك الاستثمار القومى لهذه البيانات قبل تشغيلها حتى لا يؤدى استخدام البيانات الغير دقيقة والغير معنوية والمحسوبة دون الارتكاز على أسس علمية الى نتائج غير صحيحة .

ولا يفوتنا هنا أن ننوه الى أن التطورات الحديثة فى الحاسبات الالكترونية قد فتحت المجال أمام استخدام بعض الأساليب الاحصائية والرياضية المتطورة والمعقدة وذات الكفاءة المرتفعة فى مجال اتخاذ القرارات كما ساعدت كذلك فى تطوير أساليب أخرى جديدة للمساعدة فى اتخاذ القرارات .

وبالتالى فان الاستخدام الفعال للحاسبات الالكترونية فى نظام المعلومات الخاص بالبنك يجب أن يسمح بالآتى :ـ

أ ـ تقليل التكاليف (مقاسة بالوقت والمال والجهد البشرى) .

ب ـ تلافى ازدواجية اعداد البيانات والبحوث .

حـ ـ تقليل وقت عملية خزن واسترجاع المعلومة .

د ـ مساعدة الباحثين ومتخذى القرارات وراسمى السياسات والمخططين عن طريق امدادهم باجابات متسقة وشاملة لأسئلتهم .

هـ ـ اعطاء صورة حديثة جدا للمعلومات على قدر المستطاع .

و ـ امكانية الاستخدام المرن للمعلومات فى المراحل المختلفة لاتخاذ القرارات .

ز ـ امكانية ربط هذا الحاسب بنظم معلومات أخرى .

وللتلخيص فاننا نقول أن أقامة نظام للمعلومات التخطيطية ببنك الاستثمار القومى يجب أن يرتبط ومن البداية بنظام محدد مسبقا لاتخاذ القرارات .

IV — ارتباط نظام المعلومات على المدى الطويل بمفهوم ومنهج التخطيط القومى الشامل

مما لا شك فيه — وكما ناقشنا ذلك من قبل — أن نظام المعلومات المقترح قيامه فى بنك الاستثمار القومى يمكن أن يسترشد بالاتجاهات العامة التي سوف يلتزم بها البنك فى تمويله لبرامج التنمية وان هذه الأخيرة سوف تسترشد بالخطة الخمسية المصرية متوسطة المدى. وتعطى الخطة الخمسية اطارا مناسبا من حيث الأهمية النسبية للقطاعات ومن حيث حدود الموارد التمويلية. ولكن هل تكفى هذه المعايير والمؤشرات المشتقة من الخطة الخمسية ، وماهى الأبعاد المطلوب التوسع فيها فى قاعدة البيانات التخطيطية؟ سنحاول فيما يلى اعطاء بعض الأمثلة لتوضيح هذه الأبعاد من حيث ارتباطها بمنهج اتخاذ القرارات الذى يرتبط بتطور مفهوم التخطيط :

البعد الأول : مزيد من البيانات حول آفاق المستقبل البعيد فى مصر.

البعد الثانى : مزيد من البيانات حول العلاقات الدولية ومستقبلها.

البعد الثالث : مزيد من البيانات اللازمة لتقدير التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعى.

البعد الرابع : الضوابط على الأداء التخطيطى (درجة المركزية).

البعد الأول : قد يبدو أن المطلب الملح الأن فى مصر هو مطلب الأمن الغذائى فى المستقبل القريب ، ولكن نتيجة — كما هو الحال دائما فى كل المشكلات الأقتصادية والأجتماعية — أن الحياة مرتبطة ببعضها البعض وبينها علاقات تشابكية وتداخل ، فقد يعنى التركيز على مشروعات الأمن الغذائى دون أخذ الصورة بعيدة المدى فى الاعتبار من حيث المتاح من الطاقة ومن حيث الأرتباط العضوى بين الصناعة والزراعة ، ومن حيث تهديد بعض الصناعات الغذائية للبيئة من خلال التلوث ، ومن حيث بعض صور الاسراف فى استخدام المياه ، فقد يعنى هذا الوصول الى صورة مختلفة تماما فى المدى الطويل. والمعروف أن العديد من تكنولوجيات الغذاء وتصنيعه كثيفة الاستخدام للطاقة ، وبعضها قد يعنى مزيدا من الاسراف فى استخدام المياه ، والتركيز على ثالث منها قد يعنى اما تهديد العلاقة التوازنية مع الصناعة أو يعنى مزيدا من استيراد الأسمدة والمبيدات وبتكاليف باهظة بالشكل الذى يهدد أولويات أخرى فى التنمية الأقتصادية.

عليه فسوف نواجه عملية تقييم المشروعات وتمويل البرامج فى اطار البنك بالضرورة القصوى لوجود خلفية طويلة المدى (مدى يمتد كثيرا عن خمس سنوات) أخذا فى الاعتبار العمر الطبيعى لامتداد آثار المشروعات المختلفة ـ خلفية طويلة المدى عن مستقبل التنمية فى مصر والأولويات المتناسقة فى المدى الطويل حتى لايؤدى التركيز على المعايير والمؤشرات التى يستخدمها البنك الى خلق مزيد من الأزمات فيها بعد الخمس سنوات للخطة .

البعد الثاني : هل يمكن مثلا أن نتخيل فى ظل الانفتاح الحالى فى مصر أن تقييم أى مشروع لايحتاج الى دراسات عن العلاقات الدولية فى المستقبل وعلى الأخص آفاق التكنولوجيات العالمية ، توزيع الاحتياطى من السلع والمواد الاستراتيجية فى العالم ، وآفاق تطور الأسعار العالمية . فدراسات تقييم المشروعات أو اعادة تقييم بعض المشروعات على المستوى القومى اليوم لابد وأن يأخذ فى الاعتبار مثلا ـ آفاق أسعار الطاقة ومعدات رأس المال ، القمح ، السكر ، الفحم الكوك ، الألمونيوم .. وهكذا فى السوق العالمى . ولاتوجد ضمانات بأن التقييم على مستوى المشروع سوف يقدم التقديرات الدقيقة ، أو على الأقل مطلوب مراجعتها .

البعد الثالث: وهل نحن على دراية بما يمكن أن يترتب على بعض المشروعات من تلويث للبيئة واستنزاف الطاقة التجارية ، وتردى أحوال المدن ومن كل بنود التكلفة الأخرى غير المباشرة .

لابد أن يتاح مثلا لمركز المعلومات التابع للبنك مؤشرات ومعايير يمكن أن يستخدمها فى حساب الآثار غير المباشرة على الصحة والآثار غير المباشرة فى صورة طلب متزايد من الطاقة (فاحتياج مشروع ما من بعض المدخلات الوسيطة كثيفة الاستخدام للطاقة قد تغير الصورة تماما وهكذا ..) .

البعد الرابع: وقد يتطور أسلوب التخطيط واتخاذ القرار مع الوقت ليضع على مستوى المشروع مزيدا من الضوابط التى تهم متخذ القرار على المستوى القومى ومنها :

— ربط معدل الزيادة فى الانتاجية عبر الزمن بمعدل الزيادة فى الأجر وبصورة دقيقة لتفادى التضخم على مستوى البلد ككل .

- وضع مجموعة من الحوافز والعقوبات على أسلوب التعامل مع رأس المال وتخزين السلع الوسيطة ، والتقدير الدقيق لتصميم المشروع وخطوات تنفيذه مسبقا ، لضمان السلامة وعدم الاختناق فى الأداء الاقتصادى والاستفادة القصوى بالقروض التى تحصل عليها مصر وهكذا ...

كل هذه أمور يمكن أن يأخذها مركز المعلومات فى خطته لتطوير نفسه مع الوقت والا سنحتاج الى مزيد من أجهزة المعلومات مع الوقت .

وعلى كل فهذه بالتأكيد أنواع من المعلومات التى يجب أن نأخذها فى اعتبارنا عند تصميم نظام المعلومات .

٧ - عجز النظم الاحصائية التقليدية وضرورة الاعتماد على نظم المعلومات :

تعتبر عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالأنشطة الادارية والتخطيطية بالبنك على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد وذلك لتعدد وتداخل العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها . ولا يخفف من هذه الدرجة من التعقيد سوى توفر المعلومات الدقيقة والمتجددة والتى تعتبر ركنا أساسيا وضروريا فى قيام البنك بأنشطته بفعالية بحيث يحقق الهدف الذى أنشىء من أجله .

ومن الجدير بالذكر أن النظم التقليدية للمعلومات (النظم الاحصائية) والتى تستند الى الأرشيفات وتبادل الخطابات والكتالوجات تعجز عن امداد متخذ القرار أو راسم السياسة أو المخطط بالمعلومات فى الوقت المناسب حيث تصدر المعلومات عادة عن هذه النظم التقليدية متخلفة زمنيا عن الوقت الأمثل للاستفادة منها . كما أن هذه النظم لم تعد تتناسب اطلاقا مع احتياجات الدول وخصوصا النامية كمصر لمواجهة المشكلات والتحديات فى مختلف المجالات .

لذلك يجب أن يتجه البنك الى انتهاج الأسلوب العلمى فى جمع البيانات وتحليلها وحفظها وتجديدها وتأمين تدفقها بانتظام لمحتاجيها بالشكل وفى التوقيت المناسبين وذلك بالاعتماد على نظم المعلومات الغير تقليدية .

ونظام المعلومات هذا ماهو الا اطار متكامل يكفل انسياب المعلومات المناسبة الى مراكز استخدامها (مراكز اتخاذ القرارات راسمى السياسات والمخططين) فى الوقت المناسب لاتخاذ أكفأ قرار أو التصرف أحسن تصرف فى وقت معين . أى هى فى نهايتها موجهة لخدمة مختلف المستويات الادارية والتخطيطية والتنفيذية والعمليات المرتبطة باتخاذ القرارات .

ويمكن تمثيل مكونات نظام المعلومات وعلاقتها ببعضها البعض بالشكل التالى :

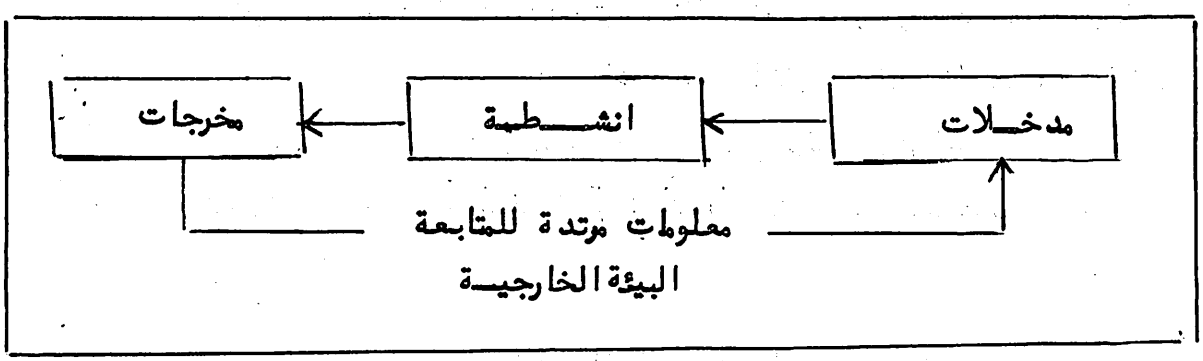

ويعتبر وجود هذا النظام للمعلومات لدى بنك الاستثمار القومى أمرا له ضرورته وعلى البنك أن يبدأ بتكوينه للاعتبارات التالية :ـ

١ـ لاستخدام النظام (أى نظام المعلومات) كأداة لزيادة سرعة العمليات المنفذة فى المشروعات المختلفة ومتابعتها وتقييمها وسرعة معالجة المشكلات بدقة وفعالية فى الوقت المناسب ٠

٢ـ للمساهمة فى دعم رقابة البنك على النشاط الاستثمارى فى المشروعات المختلفة ٠

٣ـ وقوع عبء الاحتفاظ بحسابات دقيقة ومنتظمة للاستثمار لكل من المشروعات الاستثمارية عليه ٠

٤ـ ان نظم المعلومات من شأنها أن تزود كل مستوى وكل وظيفة ادارية أو فنية بالبنك والأجهزة المرتبطة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الضرورية كما أن استخدام نظام المعلومات المتكامل يقلل بشكل ملموس وكبير الوقت المستخدم فى تنقية المعلومات وتلخيصها ويقدم المعلومة بطريقة يسهل فهمها عندما يحتاج اليها متخذ القرار ، كما يقلل الوقت المستخدم فى أعمال التخطيط والرقابة بالبنك وبذا يمكن تخصيص وقت أكبر للمختصين بالبنك لدراسة موارد البنك واجراء الاتصالات اللازمة بالهيئات المختلفة (المحلية والخارجية) ٠

٥ـ يتميز نظام المعلومات بأنه ينظر الى أعمال البنك ككل وليس كأجزاء منفصلة غير متداخلة حيث يرتبط نظام معلومات الموارد المالية بنظام معلومات التوزيع بالمعلومات عن السيولة ٠٠ الخ ويربط كل حسابات المشروعات ويحللها فى شكل متكامل ، كما يتعامل بشكل خاص مع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ٠

٦ـ يمكن نظام المعلومات من استخراج كمية ضخمة من المعلومات عن الماضى والوضع الحالى والمستقبل المرتبط بنشاط البنك وأهدافه وبشكل تلقائى حيث يساعد فى استخراج المعلومات

على مستويات مختلفة ومتعددة (مستوى المشروع — مستوى القطاع — مستوى الاقليم — المستوى القومى وعلى مستوى المشروعات الحالية وعلى مستوى المشروعات المتوقعة) . وعادة ما يبدأ نظام المعلومات بمستوى معين ثم يزداد حجم التشغيل للمعلومات طبقا للتقدم فى اساليب ونوعية التخطيط .

٧ — تقلل هذه النظم للمعلومات الى حد كبير مكان تخزين المعلومات فى البنك الى اقل حد ممكن فى مجموعة من الاشرطة الورقية او الممغنطة .. الخ .

٨ — ظروف الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، والاجراءات التى تتخذ بغرض تحويل مصر الى مركز مالى دولى بالاضافة الى الضغوط التضخمية الحادة التى يشهدها العالم كله وندرة الاموال المتاحة والمطلوبة للتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية .

٩ — يمكن نظام المعلومات من تعديل البيانات دون جهد يذكر كما يمكن أن يستخدم تحليل نتائج النشاط فى كل فترة محددة (٣ شهور مثلا) مدانيا وقطاعيا .

١٠ — وضع الاستراتيجية المستقبلة لبنك الاستثمار القومى .

واخيرا فمن الصعوبة بمكان ان يستفيد البنك من مثل هذا النظام للمعلومات ما لم يعتمد على وجود حاسب الكترونى مناسب حتى يمكنه من اعادة انتاج المعلومات التى تحتاجها الادارة فى الوقت المناسب وبالشكل والدقة المطلوبة .

VI— اقتراح اطار عام لنظام معلومات متكامل للبنـــك :

من البديهى أن نظام المعلومات فى البنك يمكن أن يكون متكاملا أى شامـــلا لجميع نشاطات البنك كنظام متكامل ، وقد يكون فى حالات أخرى نظاما جزئيا (أو فرعيا) حيث يقتصر على بعض النشاطات المحددة للبنك كنظام .

ونظام المعلومات المتكامل هو اتجاه حديث فى تصميم نظم المعلومات بدلا مـــن التصميم المنفصل لكل نظام موجود بالبنك على حدة (مثل نظام معلومات الموارد الخاصـة بالبنك ونظام معلومات الموارد الموجهة للاستثمار ونظام معلومات المتابعة ... الخ) . ونظرا الى أن المعلومات فى مختلف قطاعات ووحدات البنك تتكامل فى مضمونها فان هذا الأسلوب فى تصميم نظم المعلومات يقوم على البدء بتصميم اطار عام لنظام المعلومات فـــى البنك يليه تصميم نظم المعلومات الجزئية أو الفرعية كل على حده من خلال التكامل الـذى يحققه الاطار العام وذلك حتى يتمكن النظام المتكامل من :

- تجنب ما يمكن أن يحدث من تضارب بين أهداف ووظائف النظم الجزئية المختلفة .
- ضمان صدور المعلومة من مصدر واحد لتسير فى شرايين مختلفة أو فى قنوات مختلفة .

ولا يخفى عنا هنا أنه :

- قد توجد فترات أو فجوات زمنية بين البدء بتصميم الاطار العام لنظام المعلومـــات المتكامل وبين تصميم نظم المعلومات الجزئية التى يمكن أن تكون بعد ذلك ، وعلـــى مراحل مختلفة ، وأن هذه الفترات الزمنية لن يتسبب عنها أى مشاكل فى المستقبل .
- وأن تصميم نظم المعلومات المتكاملة والتى تكون على درجة كبيرة من التعقيد تحـــتم استخدام الحاسب الالكترونى بينما اقامة نظم المعلومات الجزئية والبسيطة لا تحـــتم ذلك بل وقد تكون نظما يدوية .

ويمكن بلورة وظائف نظام المعلومات فى الآتى :

أ ـ تجميع البيانات الخاصة بالنشاطات الاستثمارية وأنشطة البنك المختلفة وبالموارد المستخدمة فيها والظروف والمتغيرات المحيطة بها والتى تؤثر على أهداف البنك . ويكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء من داخل البنـــك

(من القطاع الفني مثلا) أو من خارجه من :

- وزارة التخطيط
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- وزارة المالية .
- الجهاز المصرفى .
- هيئة الاستثمار .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- ومن المحليات والأجهزة الاقليمية .
- ومن المسئولين السياسيين .. الخ
- ومن المشروعات الاستثمارية المختلفة .
- من العالم الخارجى .

وذلك وفقا لخطة محددة تعكس احتياجات مختلف أجزاء النظام من المعلومات والبيانات .

ب ـ تصنيف البيانات المتجمعة طبقا للاحتياجات وبدرجات متفاوتة من التفصيل فى ضوء مجالات الاستخدام المحددة أو المتوقعة .

جـ ـ تحليل البيانات لاستخلاص العلاقات بينها واستنتاج مؤشرات تدل على اتجاهات الأنشطة وتساعد ادارة الاستثمار على متابعة التنفيذ وتقييم الانجازات وكذلك مساعدة المخططين وراسمى السياسات فى عملية وضع الخطط الاستثمارية فى المستقبل على أسس أكثر واقعية وعلمية .

د ـ حفظ المعلومات بطرق تسمح باسترجاعها فى لحظة الاحتياج اليها وبتكلفة قليلة .

هـ ـ تجديد البيانات حسب التطورات التى تحدث فى ظروف وأوضاع النظام موضع البحث سواء فى الظروف الداخلية للبنك أو فى الظروف البيئية المحيطة . ويكون التجديد اما بالتعديل أو الحذف أو الاضافة .

و ـ توزيع المعلومات والمؤشرات الناتجة (تقارير أو احصاءات أو نشرات مختلفة) على مراكز اتخاذ القرار والأجهزة والنظم الفرعية المختلفة فى قطاع الاستثمار كل بحسب احتياجاته وذلك بطريقة دورية تتناسب مع ظروف اتخاذ القرارات .

مدخلات نظام المعلومات :

يحتاج البنك طبقا لأهدافه الى مجموعة من البيانات ترد على الأسئلة الآتية وترتبط بها :

ـ ماهى موارد البنك (الخاصة به والموجهة للاستثمار) ومصادرها وتطور هذه الموارد ؟

ـ ما هى أوجه الاستخدام المختلفة لهذه الموارد وحجم الطلب على الموارد ؟

ـ ما هى القيود البيئية ـ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية ـ على نشاط البنك وسياساته ؟

ـ ما هى المعلمات أو المعايير القومية اللازمة لاتخاذ القرارات بالبنك ؟

ـ ما هو المنهج المتبع للتخطيط بالدولة والأساليب الكمية لاتخاذ القرارات ؟

ـ ما هى مصادر معلومات البنك ودوريتها (المحلية والخارجية) ؟

ومما لا شك فيه أن ذلك يتطلب مجموعة من الدراسات التى يمكنها تحديد البيانات اللازمة للرد على هذه الأسئلة .

وتنقسم هذه البيانات بشكل عام الى :ـ

أ ـ بيانات عن الموارد وتطورها .

وهى عبارة عن موارد البنك من القوى العاملة (والتي تقوم بنشاطات البنك وعمليات المتابعة والرقابة) ومن المبانى والمعدات والاجهزة ومن الموارد المالية .

ومن الضرورى تحديد توصيف كامل للموارد المالية الدائمة والغير دائمة ومصدرها وتطورها المتوقع وسياسات تدبيرها سواء كانت موارد خاصة بالبنك أو موارد موجهة للاستثمار وسواء كانت موارد محلية أو موارد أجنبية .

ب - بيانات عن المشروعات ومتابعتها *

وهى عبارة عن بيانات عامة عن المشروع (او الوحدة موضع البحث) ونوعه ودراسة الجدوى الخاصة به وموقف تكاليف المشروع الفعلية من العملة المحلية والاجنبية وتطور ، وبيانات عن كل ما يتعلق بالاصول التى يتضمنها الاستثمار العينى الثابت (شاملة الارض وموقعها وموقف المبانى والانشاءات والمرافق والطرق وموقف وسائل النقل المحلية والمستوردة والطاقة الافتراضية والطاقة الفعلية وموقف المعدات والالات والعدد والادوات المحلية والمستوردة وكذلك موقف الاثاث ومعدات المكاتب وموقف الثروة الحيوانية والمائية وموقف النفقات الايرادية المؤجلة والطاقة الانتاجية وبرنامج الانتاج) وبيانات عن تطور الموارد - والاستخدامات للمشروعات وبيانات عن مصادر تمويل الاستخدامات الاستثمارية وبيانات عن مدى تطور حجم المنتجات النهائية للمشروعات وقيمتها ومدى تحقق الاهداف ، وبيانات عن القيمة المضافة ببنودها المختلفة وتطورها ومعدلات النمو ، وبيانات عن العمالة الفعلية والاجور وتطورها وبيانات عن اجمالى المبيعات الفعلية من المنتجات وتطورها ونسبة تحقيق الاهداف ، وبيانات عن حجم الصادرات من المنتجات المختلفة وقيمتها وتطورها وبيانات عن موقف السلع والخدمات الوسيطة بالحجم والسعر ونسبة الاجنبى فيه ، وبيانات عن تقييم الاداء بالشركة من واقع الحسابات الختامية . وبيانات عن نتائج المتابعة المالية للوحدة الاقتصادية موضحة المستهدف والفعلى ونسبة تحقيق الهدف .

حـ - بيانات عن منهج التخطيط واتخاذ القرارات :

وتتضمن البيانات الخاصة بالاتجاهات العامة للتخطيط ومداه وشموله والمعايير القومية التى يمكن صياغتها كميا وذات التأثير فى معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى كل قطاع وأى قيود عامة تفرض اثارها على نشاط البنك والبحوث والدراسات التحليلية والتنبؤية فى مجال التخطيط والمتابعة والرقابة ، والنماذج الرياضية والاحصائية التى ستستخدم فى اعداد واتخاذ القرارات وشروطها وطرق تناولها بالحل اى الالجوريتمات المستخدمة للحل Algorithms ، وبيانات عن تصنيفات وفهارس الانشطة الاقتصادية والمشروعات

* ونحن نقترح هنا الانطلاق من الدراسة التى أعدها د . محمد انور الهوارى - وزارة التخطيط والتى أعدت فى سبتمبر ١٩٨٠ - ومناقشتها والارتكاز عليها فى تحديد شكل النماذج التى ستتداول بهذا الصدد .

المختلفة ومسمياتها وبيانات عن مراكز اتخاذ القرارات ودوريتها ٠٠ الخ ٠

د ـ بيانات أخـرى

وتتضمن أى بيانات أخرى خاصة بدول أخرى مشابهة من حيث الهيكل الاقتصـــادى والاجتماعى أو من حيث طبيعة المشاكل التى تمر بها والتحديات المختلفة ٠

مخرجات نظام المعلومات :

وتتمثل مخرجات النظام فى المعلومات المنتظمة وغير المنتظمة التى ترسل فى شكـــل قابل للاستخدام المباشر فى الوقت المناسب ٠ وعادة ما تتخذ هذه المعلومات شكل تقاريـــر أو نشرات ودراسات وتنقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية :ـ

أ ـ تقارير خاصة بالعمليات الاستثمارية الجارية ونتائجها Operational Information

وهى تقارير ربع سنوية (أو سنوية) تحدد الوضع الراهن لأنشطة البنك بالنسبـــة لموارده الاستثمارية وأوجه انفاقها والوضع الخاص بكل مشروع استثمارى بالخطة وتتضمـــن هذه التقارير ما يلى :

ـ تقرير عن الوضع الراهن للموارد الاستثمارية المحلية والأجنبية المتاحة للاستثمار ٠
ـ تقرير عن الموارد الخاصة بالبنك كبنك ٠
ـ تقرير عن القروض الأجنبية ومصادرها وأوجه استخدامها ومتابعتها ومدى الاستفـادة منها ٠
ـ تقرير عن المنح والهبات واستخدامها ٠
ـ تقرير خاص عن الأسهم والسندات التى أصدرها البنك وتسويقها ٠
ـ تقارير عن الحسابات الخاصة بكل مشروع سواء كان جديدا أو توسعا أو احلالا متضمنا حجم استثماراته وتوزيعها الزمنى على أوجه النشاط المختلفة ٠ وما تم انجازه حـــتى الآن ٠ ويمكن بالتجميع استنتاج :

أ ـ مجموعة من التقارير عن توزيع الاستثمارات الفعلية فى مصر على كافة المستويـــات (القومى والقطاعى ٠٠ الخ) وفى البعدين الاقليمى والزمنى ٠

ب - مجموعة من التقارير عن الموازنة الخاصة بالقطاع العام وتلك الخاصة بالدولة ومديونية كل منهـــا .

- تقرير عن دراسات جدوى المشروعات .
- تقرير عن المتابعة الميدانية للمشروعات والمشاكل الناشئة عنها .

ب - معلومات تكتيكيـــة : tactical Information

وتهدف هذه المعلومات الى مساعدة البنك فى وضع خططه قصيرة الاجل المتعلقـة بموارده والتنبؤ بها وحجم الانفاق الاستثمارى وتوزيعه ومساعده المخططين وراسمـــى السياسات بالدولة فى اعداد الخطط السنوية والخمسية المتحركة وكذلك مساعدة المستثمـر وتوجيهه الى مجالات استثمار محددة .

وتتضمن هذه المعلومات على سبيل المثال مايلى :

- تقارير عن تطور حجم المنح والهبات وأرصدة القروض والموارد المختلفة بالبنك الدائمـة والغير دائمة والتنبؤ بهـــا .
- تقرير عن المشروعات التى اختلف انفاقها الاستثمارى الفعلى عن المخطط وأسبـــاب الانحراف وبشكل يفيد التخطيط والمستثمر .
- تقرير عن مجالات الاستثمار المرتقبه مع عرض لنماذج عن بعض المشروعات الاستثماريـــة وجدواها والتى قد تفيد المستثمر وفى اطار الخطة القومية .
- اصدار نشرة عن التغيرات فى قوانين مراقبة النقد والتشريعات القانونية وبشكل يفيـــد المستثمـــر .
- تقرير اقتصادى عن الأنشطة المختلفة (زراعية - صناعية - ألخ) والمناطق الجغرافيـة مدعمة بالجداول الاحصائية وبشكل يفيد المستثمر والباحث فى مجال الاستثمارات .
- تقارير ترتبط بتحديد سعر الفائدة الدائمة والمدينة فى المستقبل .
- تقرير عن تطور الانفاق الاستثمارى فى المشروعات المختلفة على المستوى الاقليمـــى والقطاعى بهدف مساعدة المخطط فى اختياره للمشروعات الاستثمارية فى المستقبـــل وتصحيح الصور الغير متوازنة للنمو على المستوى الاقليمى والقطاعى .

حـ ـ معلومات استراتيجية : Stratigical Information

وهى تلك المعلومات التى يستخلصها نظام المعلومات بالبنك بهدف المساعدة فى اعداد الخطط طويلة الأجل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر والتى تساعد أيضا فى وضع ومراجعة الأهداف والسياسات طويلة الأمد .

وتتضمن هذه المعلومات على سبيل المثال ما يلى :ـ

ـ تقارير عن اتجاه تطور العلاقات الدولية بين مصر ومجموعات الدول المختلفة من خلال المنح والقروض متوسطة وطويلة الأجل مع التركيز على تحديد مجموعة أو مجموعات الدول التى يجب ان نتعاون معها وشكل هذا التعاون .

ـ تقرير عن المنح الخارجية وشروطها والتى قد تضر الصالح القومى على المدى البعيد وكذلك تقرير عن القروض الخارجية متوسطة وطويلة الأمد وأسعار فائدتها ومصادر وطريقة سدادها مع وضع رؤية طويلة المدى لآثارها على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآثارها السياسية (ان وجدت) والتوجيهات المختلفة بشأن هذه القروض (الاستمرار فيها أو الاعتماد على الذات).

ـ تقرير عن المستوى الذى يجب أن تتدخل به الدولة فى الأجل المتوسط والطويل (سواء بمزيد من الضوابط أو بالتقليل منها) لسرعة تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . أى قضية المركزية واللامركزية .

واستخلاص مجموعة التقارير ليس بالأمر السهل ، بل ان ذلك يتوقف على كفاءة تشغيل نظام المعلومات فى البنك ويتطلب ذلك مجموعة من العناصر فى مقدمتها :

أ ـ جهاز بشرى ملم بتصميم النظم والخبرة المصرفية والطرق الرياضية والاحصائية وطرق الاقتصاد القياسى بالاضافة الى جهاز للبحوث وتجميع البيانات وفقا للأسس العلمية الحديثة .

ب ـ وجود نظام كفء لتداول المعلومات وتحديثها فى الوقت المناسب .

حـ ـ التأكد من استخدام المخرجات لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة .

نظم المعلومات الفرعية بالبنك :

يتكون نظام المعلومات الشامل للبنك من عدة نظم فرعية ، يختص كل منها بالتعامل مع البيانات فى أحد مجالات النشاط الرئيسية . وتتكامل جميع النظم الفرعية فى هذا النظام الشامل بما يسمح بتبادل المعلومات فيما بينها للوصول الى معلومات كاملة عن كل الظواهر والأحداث الاستثمارية .

ويتكون كل نظام فرعى للمعلومات من ثلاثة أجزاء هى :ـ

ـ المدخلات : وتمثل البيانات الآتية الى النظام من مصادرها المختلفة.

ـ الأنشطة والفعاليات : وهى مجموعة الأنشطة التى تبذل من أجل تجميع البيانات (المدخلات) واعدادها وتجهيزها للاستخدام بما يتناسب مع احتياجات المخططين وراسمى السياسات ومتخذى القرارات . وتتم أنشطة تجهيز البيانات والتى تتضمن (عمليات التصنيف والتحليل والتخزين والتحديد والاسترجاع) عن طريق اعداد برامج خاصة بذلك للحاسب الالكترونى فى حالة استخدامه .

ـ المخرجات : وهى عبارة عن مجموعة من التقارير والاحصاءات والنشرات المختلفة والتى تتضمن نتيجة عمليات التجهيز والتى يتم توصيلها الى مراكز احتياجها دوريا ووفقا لخطة محددة .

ويمكن حصر أهم النظم الفرعية للمعلومات فى البنك فيما يلى :

ـ النظام الفرعى للمعلومات المالية الخاصة بالبنك .
ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بالموارد المالية المخصصة للاستثمار.
ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بالقروض الأجنبية .
ـ نظام المعلومات الفرعى لتمويل المشروعات الاستثمارية.
ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بمتابعة الانفاق الاستثمارى.
ـ نظام المعلومات الفرعى لدراسات جدوى المشروعات .
ـ نظام المعلومات الفرعى لاصدار الأسهم والسندات وتسويقها .
ـ نظام المعلومات الفرعى للقوى العاملة .
ـ نظام المعلومات الفرعى للمبانى والمعدات والأجهزة .

المنطق العام لنظام المعلومات:

١ــ لخدمة البنك وتحقيق أهدافه نجد أن هناك احتياجا لنوع معين من المعلومات من قبل متخذى القرارات وراسمى السياسات والمخططين .

٢ــ تحصر مصادر هذه المعلومات سواء من داخل البنك أو من خارجه كما تحدد طريقة الحصول عليها ودوريتها .

٣ــ تحدد مجموعة الاجراءات والخطوات الخاصة باستقبال المعلومات وتسجيلها واجراء العمليات التحليلية عليها وترسم خرائط التدفق Flow Charts وتصمم البرامج الخاصة بذلك فى حالة استخدام الحاسبات الالكترونية .

٤ــ استخراج المعلومات الناتجة عن عملية التحليل وكذلك المؤشرات المطلوبة (أى المخرجات) وتوصيلها الى جهات الاستخدام .

٥ــ توفير القدرة على استرجاع أو تجديد أو استعادة أى نوع من المعلومات المختزنة فى أى وقت .

VII - المقومات الضرورية لفعالية تطبيق نظام المعلومات:

ان نجاح تطبيق نظام المعلومات التخطيطى للبنك يعتمد على دقة تحديد مراكز اتخاذ القرارات وراسمى السياسات ومراكز تخطيط الاستثمارات • وعلى سبيل التحديد فان المقومات التالية تعتبر ضرورية لضمان فعالية النظام •

١- توفر البيانات والمعلومات التى تشكل جوهر النظام وبمستوي كبير من الدقة والثقة ودرجة التفصيل المطلوبة وهذا ما يتطلب ضرورة القيام بمسح شامل لنوعية البيانات والمعلومات اللازمة لنظام المعلومات بالبنك سواء كانت داخلية أو خارجية وتحديد مصادر كل منها ومعدل التغير الذى يطرأ عليها كما يجب أن تحدد صور ووسائل تداول هذه البيانات والمعلومات•

هذا ومن الضرورى أن تتوافر لدى مصمم نظام المعلومات رؤية لاحتمالات النمو المستقبلية فى أنواع البيانات والمعلومات المتاحة ونوعية الاضافات المحتمل أن يواجهها النظام •

٢- توافر الأداة الحاسبة (الالكترونية) المناسبة للتعامل مع هذه البيانات والمعلومات مع ضرورة توافر مجموعة من الكفاءات فى تحليل النظم وتصميمها لامكانية توفير التشغيل الكامل لنظام المعلومات بالبنك •

٣- توفر تنظيم ادارى وفنى متكامل يحقق التفاعل الكامل والتعاون المثمر بين قطاعات البنك الرئيسية وفيما بينها مع ضرورة تنمية معارف هذا التنظيم بامكانيات نظم المعلومات وكيفية تشغيلها وهيكل النظام ومدخلاته ومخرجاته بالاضافة الى دراسات تدريبية على الحاسبات الالكترونية لايجاد علاقة قوية بين الادارة والأجهزة الفنية ومصمى البرامج والعاملين فى مركز المعلومات •

٤- وضوح منهج ونظم التخطيط واعداد الموازنات والبرامج المالية وتحديد الأطراف المشاركة فيها ومسئوليات كل منها الأمر الذى يحسم قضايا رئيسية فى بناء وتشغيل نظام المعلومات ، منها حصر الاحتياجات الى المعلومات وتحديد اتجاهات تدفقها ودورية تداولها •

ووضوح نظم المتابعة وتقييم الاداء حيث تعكس احتياجات محددة الى معلومات على درجات مرغوبة من التفصيل والشمول لمجالات النشاط المختلفة وكذلك وضوح نظام تقييم المشروعات المستخدم ٠

ه ـ ضرورة وضع خطة متكاملة تتضمن التطبيق التدريجى للنظام طبقا لمدى توافر البيانات والمعلومات فى صورة ملائمة ومدى توافر الكفاءات المطلوبة للتشغيل وفى ضوء اقتناع ادارة البنك والعاملين بكل مرحلة من التطبيق ٠

وهذا ما يعنى ان تطبيق النظام الشامل للمعلومات بالبنك يجب ان يكون الهدف البعيد على مدى طويل نسبيا حيث يحتاج التصميم والبناء حسب الخبرات الدولية المتوفرة فى هذا المجال الى فترة قد تمد الى خمس سنوات واكثر ٠

اما على المدى القصير وفى المرحلة الاولى لبناء النظام فاننا نقترح ان يركز نظام المعلومات على :

أ ـ المتابعة على تنفيذ البرامج الاستثمارية ميدانيا ومكتبيا ٠

ب ـ اعادة تقييم المشروعات باستخدام اساليب بسيطة ٠

جـ ـ الموارد المالية المخصصة للاستثمار المحلية والاجنبية

د ـ تجميع كافة المؤشرات والمعلمات القومية من واقع الخطة الخمسية المتحركة والشعارات الاجتماعية والاقتصادية المعلنة ٠

وذلك من خلال الاهتمام وعلى المدى القصير بـ :

ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بالموارد المالية المخصصة للاستثمار ٠

ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بالقروض الاجنبية ٠

ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بمتابعة الانفاق الاستثمارى ٠

ـ نظام المعلومات الفرعى الخاص بتمويل المشروعات الاستثمارية ٠

الخاتمـــــة :

ان البنك ليس بنكا قوميا كالبنوك فى الدول الاشتراكية والتى لا تعتمد على ميكانيكيـــــة السوق ، كما أنه لا يعتبر بنكا متخصصا كالبنوك المتخصصة فى الدول الرأسمالية والتى تقوم قبـــل الموافقة على تمويل المشروع بدراسته والتأكد من جدواه ووضع شروط التمويل التى تراها (كرهـــن جانب من أصول المشروع ومراقبة انفاق القروض التى تقدمها بالاضافة الى حق التفتيش والمراجعة على أعمال المشروع) وذلك كله بدافع الربح وليس لتمويل نوع معين من النشاط .

ومن هنا فهناك جهد كبير لابد من بذله حتى نضمن كفاءة أجهزة البنك فى الوصول الـى الوضع الأمثل لادارة الاستثمار واتخاذ القرارات والتى تشكل المعلومات القاعدة الأساسية لها .

ولقد قدمت هذه الدراسة الاشتراطات الرئيسية والمطلوبة لاقامة نظام معلومات تخطيطى ببنك الاستثمار القومى فى اطار النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بمصر .

كما أشار البحث الى عدم توافق الأسلوب التقليدى فى جمع وتناول البيانات والمعلومات واعداد الاحصاءات مع متطلبات قيام البنك بمهامه ، وأظهر الحاجة الى نظام جديد يسمـــــح بالتجميع المنظم للبيانات والمعلومات وادارتها وتداولها وفقا لخطط وبرامج موضوعية تتوافق مـــع احتياجات المخططين وراسمى السياسات ومتخذى القرارات .

وقد أوضح البحث أيضا النظرة الشمولية المتكاملة التى تسود الفكر المعاصر بالنسبـــة للبنك وممارسة أنشطته المختلفة ، كما اقترح اطارا عاما لنظام المعلومات المتكامل ببنك الاستثمـار القومى مع الاشارة الى مجموعة النظم الفرعية للمعلومات التى يمكن أن يشتمل عليها النظام المتكامل . وأوضح أن تصميم هذا النظام الشامل للمعلومات بناء على الخبرات المتوفرة فى هذا المجال ـ يحتاج زمنيا الى فترة قد تمتد الى عدة سنوات .

كما أشار البحث الى عدد من التحفظات والمقومات الادارية والتنظيمية اللازم توافرهـــا لضمان التشغيل الكامل لنظام المعلومات والاستفادة القصوى منـــه .

المراجـــــــع

اولا العربيـــــه :

١ ـ الن كنـــت : ـ : ثوره المعلومات ـ استخدام الحاسب الالكترونى فى اختزال المعلومات واسترجاعها • ترجمـــــه حشمت قاسم وشوقى سالم • الكويت ، وكالـــــه المطبوعات ، ١٩٧٣

٢ ـ جمال الدين الفرماوى : ـ حول مشكـــلات خزن واسترجاع المعلومـــات التخطيطيه ، الجزء الاول ـ مذكره داخليـــــه رقم ٢٩٢ بمعهد التخطيط القومى ، ينايـــــر سنـــــه ١٩٧٣

٣ ـ سعد نصـــــار : ـ التقييم المالى والاقتصادى والاجتماعى للمشروعـــات معهد التخطيط القومى ـ ١٩٧٨ •

٤ ـ علـــى السلمـــــى : ـ نظم المعلومات فى الاداره الجامعيه الحديثـــــه المؤتمر الثالث لاتحاد الجامعات العربيه ـ نوفمبـــر سنه ١٩٧٦ ـ بغداد ـ العراق •

٥ ـ محرم الحـــداد : ـ الاطار المتكامل لنظم المعلومات الاداريه ، مذكـــره رقم ١٢٦٣ بمعهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٨٠ •

٦ ـ محمود عساف ، اسعد عبد الحميد : اداره البنوك ـ مطابع مؤسسه روز اليوســـف سنـــــه ١٩٨٠ •

ثانيـــا : الاجنبيـــــه

1- Ackoff, R.L., " Management Misinformation Systems", Management Science, XIV, No.4, December, 1967.

2- Burch, J., Felix R., Strater Jr., "Information Systems: Theory and Practice." Santa Barbara, Colifornia: Hamilton Publishing Company, 1974.

3- Fitz Gerald,J.M., Fitz Gerald, A.F., "Fundamentals of Systems Analysis", John Wiley, N.Y., 1973.

4- Kelly, J.F., "Computerized Management Information Systems", Memillan 1970.

5- Mason, R.O., "Basic Concepts for Designing Management Information Systems", In Information for Decision Making Quantitative and Behavioral Dimension, edited by Alfred Rappaport, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1975.

6- Nassar,A.& Abdel Raouf,M., "Problems of Building an Efficient Information-System for Planning the Economy of the A.R.E." in the Seminar on Model Building for Planning Developing Economies, I.N.P., Cairo, March 1973.

7- Murdic, R.G. & Ross, J.E., "Information Systems for Modern Management". Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice - Hall, Inc., 1975.

8 - Prince, T.R., " Information Systems for Management Planning and Control. Homewood, Illinois : Richard D. Irwin Inc., 1975.

9 - Ross, J.E. , " Management by Information Systems ". New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1970.